التوصيات

خلال الجلسات والمناقشات التى تمت على مدار يومين .. إنتهت الندوة إلى التوصيات الآتية:

1. إستمرار دعم الدولة ممثلة فى وزاراتها المختلفة لصناعة التأمين ومساعدة الصناعة على تحقيق مبدأ الإستدامة؛ وذلك من خلال التوسع فى التغطيات التأمينية أو من خلال تقديم محفزات ومزايا تقدمها الوزارات؛
2. التوصية إلى الجهات التنظيمية والرقابية الحالية بالعمل على سرعة إستيعاب التطورات والإبتكارات التكنولوجية التى تطرأ على صناعة التأمين ووضع التشريعات الرقابية الملائمه لها؛
3. التوصية بالعمل مع هيئات الرقابة لجعل الإطار التشريعى والقانونى مناسباً للشمول المالى؛
4. ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص وذلك لتخفيف العبء على ميزانيات الدول وذلك عن طريق مشاركة القطاع الخاص فى التمويل والاستفادة من إمكانية الوصول إلى فئات جديدة من المؤمن لهم؛
5. الطلب من الشركات بإدراج الشمول المالى والتنمية المستدامة ضمن أحد أهدافها وذلك كجزء من المسئولية الاجتماعية؛
6. إدراج مفهوم مبدأ الشمول المالى فى التعليم وخاصة فى الدراسات المالية؛
7. العمل على تضافر الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين ، وإفساح المجال لتمكين المرأة والذى يشكل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛
8. تصميم برامج تدريبية من أجل رفع الوعى لدى المرأة بمجالات العمل التى يمكن لها الدخول فيها؛
9. أن يتبنى سوق التأمين المصرى بالتعاون مع الإتحاد المصرى للتأمين والإتحاد العام العربى للتأمين مبادرة لدعم وتمكين المرأة بهدف زيادة نسب مشاركة المرأة فى المناصب القيادية فى الشركات والهيئات فى مختلف المجالات؛

10. العمل على تضافر الجهود بين إتحادات التأمين وإتحاد الصناعات من أجل وضع الآلية المناسبة لإستخدام المنتجات التأمينية المناسبة ورفع الوعى فى مجالات العمل عن مدى إمكانية تلك المنتجات فى خدمة المرأة ومساعدتها في التغلب على المشكلات التى تواجهها سواء فى مجال إنشاء العمل الخاص بها أو فى تقلد المناصب القيادية؛

11. يجب أن يسهم قطاع التأمين فى مشروعات وذلك عن طريق عقد المزيد من اللقاءات والمناقشات مع القطاعات الأخرى من أجل الوصول لنقاط إتفاق بشأن آلية التعاون فى مجالات التنمية المستدامة وتمكين المرأة؛

12. ضرورة إستمرار التعاون بين الإتحاد المصرى للتأمين والكيانات الدولية من أجل إجراء دراسة شاملة حول دعم وتعزيز التأمين المتناهى الصغر فى سوق التأمين المصرى؛

13. ضرورة فهم إحتياجات عملاء التأمين المتناهى الصغر ، وتصميم البرامج التأمينية التى تلبي تلك الإحتياجات ، وكذلك محاولة تبسيط شروط وثيقة التأمين حتى يسهل على العملاء فهمها؛

14. العمل على رفع الوعى لدى عملاء التأمين المتناهى الصغر بمدى أهمية هذا النوع من التأمين ، والمزايا التى قد يقدمها لهم ؛

15. دراسة كيفية التوسع فى إستخدام البرامج التكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف المحمول ، بهدف نشر فكرة التأمين المتناهى الصغر ، والوصول إلى العملاء المستهدفين لهذا النوع من التأمين ، وزيادة كفاءة المنتجات التأمينية وتقليل التكلفة ؛

16. دراسة كيفية تفعيل دور قنوات التوزيع المختلفة فى دعم وإنتشار التأمين المتناهى الصغر.

17. يجب أن تولي شركات التأمين وإعادة التأمين المزيد من الإهتمام لمخاطر التغير المناخى والكوارث الطبيعية ، ودراسة كيفية حماية ذوي الدخول المنخفضه من تلك المخاطر خاصة هؤلاء القاطنين فى المناطق المعرضه للكوارث كالزلازل والفيضانات والسيول ، والإسراع في إنشاء وتفعيل مجمعة الأخطار الطبيعية بمصر؛

18. تشجيع تقديم المنتجات صديقة البيئة ، وكذلك دعم المشروعات التي تعمل بالطاقة النظيفة، على سبيل المثال إستخدام السيارات الكهربائية وإيجاد التغطيات التأمينية المناسبة لها وبأسعار جيدة؛

19. تقديم الدعم للمنظمات والمؤسسات العالمية التي تواجه ظاهرة الاحتباس الحرارى؛

20. الطلب من المسئولين عن الإستثمار في قطاع التأمين العمل على الإستثمار في السندات الخضراء التي ستطرحها الحكومة؛

21. العمل من أجل خلق مجمعات عابرة للحدود بين الدول العربية وتغطية الكوارث الطبيعية وتبادل الخبرات فيما بين الأسواق والإتحادات؛